Population education: concept, theory and location within the educational system

Dr. Mada Shuraiki[*]
Celine Shaheen [**]

(Received 17 / 11 / 2022. Accepted 16 / 2 / 2023)

□ ABSTRACT □

The demographic crisis, which was associated with the rapid population growth witnessed by the humanity during long decades; was a central subject of interest for all the Population education: concept, theory and location within the educational systemcountries of the world in general, and in the developing countries in particular. This is due to the importance of the population aspect in the planning and in social and economic development. Indeed, some problems have exacerbated and turned into deep-rooted crises represented by a population environmental crisis, which was reflected in the lack of food, water, education and proper health care; and in the high rates of pollution and the expansion of deserts, and the decrease in natural resources, in addition to the aggravation of the problem of housing and unemployment and the pressure of the migration movements from the poorest countries towards the developed countries, and other repercussions that necessitated finding radical solutions to this continuous pressure on services and resources, and the need to go more towards building the individual human being, and to achieve development by him and through him.

All of this made researchers and workers in the population field turn to link the population issue with the educational process in an emerging step to spread population awareness through the educational process. If the plans of the past did not succeed in achieving a balance between the environmental resources and the satisfaction of population needs in a way that ensures the continuity of these resources for future generations, and that the population obtains the basic needs without shortage; then hopefully it may succeed in the future through this new approach.

key words: Population education - population growth - population and environmental awareness- Environmental education - sustainable development - environmental resources.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*] **Associate Professor, Department of Sociology Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

[**] **Postgraduate student, Department of Sociology Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

التربية السكانيّة: المفهوم والنظرية والموقع ضمن المنظومة التربوية

د. مدى شريقي [*]
سيلين شاهين [**]

(تاريخ الإيداع 17 / 11 / 2022. قبل للنشر في 16 / 2 / 2023)

□ ملخّص □

شغلت الأزمة السكانيّة التي ارتبطت بسرعة النمو السكانيّ التي شهدتها البشريّة خلال عقود طويلة من تاريخها جميع الدول على اختلاف تصنيفها، ودول العالم النامي على وجه الخصوص؛ وذلك لأهميّة الجانب السكانيّ في التخطيط والتقدم الحضاري والاقتصاديّ والاجتماعي، فقد تفاقمت بعض المشكلات لتصبح أزمات متجذرة تمثلت بأزمة بيئية سكانية، انعكست في نقص الغذاء والماء والتعليم وتلقي الرعاية الصحية بشكل لائق، وفي ارتفاع نسب التلوث واتساع الصحارى، وتناقص الموارد الطبيعيّة، إلى جانب تفاقم مشكلة السكن والبطالة وضغط حركة الهجرة من البلدان الأشد فقراً باتجاه الدول المتقدمة، وغيرها من التداعيات التي استدعت إيجاد حلول جذرية لهذا الضغط المستمر على الخدمات والموارد، وضرورة التوجه أكثر لبناء الإنسان الفرد والتنمية من خلاله وبه.

كل ذلك جعل الباحثين والعاملين في المجال السكانيّ يتوجهون إلى ربط المسألة السكانيّة بالعملية التربويّة في خطوة مستجدة لنشر الوعي السكانيّ من خلال العملية التربويّة، فإذا لم تنجح خطط الماضي في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي التوازن بين الموارد البيئيّة والحاجات الملباة للسكان بالشكل الذي يضمن استمرارية هذه الموارد للأجيال القادمة، وحصول السكان على الحاجات الأساسية دون نقص، علّها تنجح مستقبلاً من خلال هذا النهج الجديد.

الكلمات المفتاحية: التربية السكانيّة– النمو السكانيّ– الوعي السكانيّ والبيئي– التربية البيئية– التنمية المستدامة– الموارد البيئية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

[*] **أستاذة مساعدة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**
[**] **طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة

شغلت القضايا السكانيّة روّاد العلم والديموغرافيّين والمعنيّن بدراسة الموضوعات الحيوية الملحّة، على اعتبار أنّها تشكل جزءاً لا يتجزأ من جملة عوامل مؤثرة ببعضها البعض وشديدة الترابط ومتعلقة بمختلف مجالات الحياة منذ الأزل إلى يومنا هذا.

وبتطور مجريات الحياة العملية، العلمية والتكنولوجية، بات بمقدورنا رصد مستقبل بعض المحاور السكانيّة المتعلقة بشكل مباشر بوضع الخطط الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة على نحو مدروس وأقرب ما يكون إلى الواقع. هذا ما ساعد معظم الدول على رؤية تطور الوضع السكانيّ والتنبؤ به بشكل أوضح من ذي قبل، والمسارعة لحل أي مشكلة بوضع اقتراحات للتدخل المباشر أو وضع الحلول المرتبطة بالمدى البعيد للعمل بنفسٍ طويل الأمد، وقد كان لزاماً على الدول والمجتمعات متابعة حالات السكان بكل ما فيها لأنهم، أي السكان، محور كل الخطط وأساسها، فمعدلات الولادات والوفيات، والهجرة، والصحة الانجابية، والخصوبة، والتعليم وغيرها من القضايا السكانيّة المهمّة من شأنها أن تغير مجرى الحياة في بعض الدول خلال فترةٍ وجيزة وبشكل مفاجئ.

وقد ساد هذا الحال من التقلّبات المفاجئة في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية؛ حيث طرأت تغيرات مفاجئة وغير مسبوقة في النمو السكانيّ على المستوى العالميّ، وبهذا المعنى يمكن القول إنّ الأزمة السكانيّة المعاصرة ظهرت بوجهين اثنين:

- وجه نمو سكاني متزايد في الدول الأقل نمواً.
- وجه نمو سكاني بطيء وصفري في عدد من الدول المتقدمة.

وهذا الشكل الأخير من النمو تسبب بحالة من القلق تتعلق بمآل بعض الدول، فأثار انشغال الديموغرافيين في محاولة لفهم عوامله وتطوراته. كما هو حال تجربة السويد مثلاً، حيث وصل النمو للدرجة الصفرية، ما هدد وجودها كدولة قائمة بحد ذاتها في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، رغم المحاولات العديدة للحيلولة دون تناقص الولادات وبالتالي السكان على مدى سنوات.

لم يبق للديموغرافيين في تلك الآونة سوى الدعوة إلى تدخل فعليّ للمؤسسات التربويّة التعليمية (لتفادي هذا التناقص المستمر في النمو)، والتعريف بأهميّة القضايا السكانيّة وأثرها على الأمن القومي والبيئة والاقتصاد والصحة وغيرها من المجالات، حيث تعد التربية يشكلها العام الحقل الأقرب للحياة وللقضايا التي تخص أي مجتمع، فهي تهدف إلى نشر الوعي و غرس وتحديد الاتجاهات والقيم من خلال عملية التنشئة والتربية والتعليم لأكبر شريحة من أفراد المجتمع.

فكان تفعيل دور التربية كأداة لمعالجة القضايا الاجتماعية الهامة والملحة في مجالات عدة ضرورة لا بدّ منها في المجتمع، وهو ما يفسر وجود أنماط متعددة للتربية تختلف باختلاف الموضوعات التي تعالجها كالتربية العسكرية والفنية والاستهلاكية والغذائية والجنسية والبيئية وغيرها، والتربية السكانية بطبيعة الحال، التي تعنى بمعالجة القضايا المتصلة بالجانب السكاني ومشكلاته وعناصره المختلفة،. ولأن التربية تخاطب جماهير المجتمع بمختلف فئاته ومستوياته الثقافية والتعليمية، كان لابد من تفعيل دورها وبالتالي تفعيل دور الفئات الفاعلة والمؤثرة فيه لخدمة القضايا السكانية ونشر وعي وقيم ومبادئ وسياسات تربوية سكانية يسهل توجيهها حسب حاجة المجتمع ومتطلباته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في واقع ومستقبل أي مجتمع من المجتمعات.

فغاية التربية السكانيّة الأولى والأخيرة هي تحقيق حالة توازن النمو السكاني في كل الأحوال؛ أكان متجهاً نحو إفراط في الزيادة أو إفراط في النقص، وعلى سبيل المثال يمكن القول أنّ تجربة السويد كنموذج عن نمو سكاني بطيء وصفري، قد لا نجد لها مثيلاً في الدول النامية أو المتقدمة حتى، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ الحالة الأكثر شيوعاً في المجتمعات المتقدمة والنامية هي حالة فرط النمو السكاني على حساب تأخر النمو في الموارد البيئية والاقتصادية، ما يتسبب بالكثير من الضغوط والمشكلات التي لم تعد حكراً على الدول النامية، حيث انتقلت عبر موجات الهجرة من نطاق الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

مشكلة البحث

لعلّ الأزمات التي نعاصرها في القرن الحادي والعشرين هي الأشدّ عبر الزمن في آثارها السلبية على الجنس البشري والحياة ككل منذ عصور وقرون مضت.

فما كان سائداً في زمانٍ ما، لم يعد يتناسب ومقتضيات الحياة الراهنة والمستقبلية، ومن أبسط الأمثلة على ذلك في مجتمعات الدول النامية والمجتمعات العربية على وجه التحديد: هي فكرة الإنجاب لأعداد كثيرة من الأطفال من مبدأ (كل طفل يأتي رزقه معه)، أو من مبدأ (تحقيق الجاه وتعزيز القوة بالكثرة)، هذه الأفكار التي لم تعد تتماشى مع واقع الحياة العصرية المتسارعة التي تركز على النوع لا الكم، وتعتبر أنّ الاستثمار في العنصر البشري هو الركيزة الأساسية لعملية التنمية المستدامة ودفعها للأمام، فالتنمية البشريّة هي أساس بناء وتنمية المجتمعات القوية والمتقدمة علمياً وأخلاقياً.

وعليه فإنّ الاستمرار بهذه السلوكيات الإنسانيّة الجائرة التي اعتادها الإنسان منذ زمن بعيد حينما كانت الطبيعة بكل ما فيها من موارد مسخرة لخدمة الإنسان وتوفير احتياجاته، التي كانت بسيطة إلى حدٍّ ما إذا ما قمنا بمقارنتها باحتياجاته في الوقت الراهن، فالرفاهيات والكماليات في عصرنا الحاليّ باتت من أساسيات معظم البشر، هذا ما يسبب حالة استنزاف للموارد الطبيعيّة تستوجب التوقف عن هذه السلوكيات بأسرع ما يمكن وإجراء التعديلات الجذرية في طبيعة التعامل مع الحياة من حولنا وإدارة مواردها بشكل مسؤول.

إنّ هذا الانشغال العالميّ بالمواضيع السكانيّة الراهنة، هو انشغال بأزمة حقيقية لن يُصار إلى حلّها باعتمادنا على مقولات ومفاهيم مجردة، كما لن يتم الوصول إلى حلّ مالم تتضافر الجهود الفرديّة والجماعية، والمجتمعية، وجهود المؤسسات، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لنشر الوعي والتوعية بهذا المفهوم الجوهري؛ "الوعي السكانيّ" بين أفراد الجيل الحاليّ وأجيال المستقبل، والذي لن يجدي نفعاً ما لم يتم تفعيل الارتباط بالجانب التربويّ لتحقيق شيء من التوازن على المدى البعيد.

ولمّا كانت التربية كمنظومة يوجّه السلوك ويعدله، قاد ذلك المعنيين بإيجاد الحلول للأزمات السكانيّة أن يجعلوا من المنظومة التربويّة أساساً لبناء ثقافة جديدة تهتم بالمسائل السكانيّة بمجالاتها المتنوعة، وتحدّ من السلوكات غير المدروسة في هذا المجال.

وكباحثين في علم السكان ينبغي أن نعمل على توضيح بعض النقاط الهامّة في مجال التربية السكانيّة ونقوم برصد واقعها، في محاولة من محاولات عديدة فردية، وأخرى جماعية لجعل التربية السكانيّة حالة " ثقافية عامة". فعندما نقرأ على سبيل المثال؛ «أنّ عدد سكان العالم الذي يبلغ 7 مليارات و795 مليون نسمة للعام 2020، كما قدّر في تقرير التوقعات السكانيّة العالميّة، سيتضاعف بمعدل 5مرات عام 2100 في بعض البلدان مثل الصومال والتي يقدر أنّ يصل عدد سكانها من 15 مليون نسمة إلى 75 مليوناً، وأنّ بلداناً أخرى كـ(مصر، العراق، سورية وفلسطين) سيزداد

عدد سكانها إلى الضعف أو أكثر، في حين أن الزيادة السكانيّة ستسجل مستويات أقلّ في بلدان أخرى».*(United) Nations,2019,213-120 سوف يتبادر لأذهاننا وبشكل تلقائيّ هذا السؤال: كيف سيكون واقع حال هؤلاء السكان مستقبلاً إذا لم تقترن هذه الزيادات الهائلة في معدلات النمو البشري بمعدلات نمو متوازية اقتصادياً وبيئياً؟

وللتأكيد على أهميّة التربية والتعليم في هذا المجال تقول المديرة العامة لليونسكو، أودري أزولاي: « أنّه يجب على التعليم أن يراعي إعداد المتعلّمين كي يكونوا قادرين على سبر أغوار الأزمة الرّاهنة ورسم ملامح المستقبل، فإنقاذ كوكبنا يقتضي منّا تغيير أسلوب حياتنا وطريقة إنتاجنا واستهلاكنا وتفاعلنا مع الطبيعة. كما يجب إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع البرامج التعليمية أمراً أساسياً في جميع أنحاء العالم»(اليونسكو،2021).

عليه فقد ركّزت المؤتمرات والنشاطات والفعاليات العالميّة والإقليميّة كما المحليّة في المجال السكانيّ، وبشكلٍ أساسيّ على وضع خطط واستراتيجيات تسعى لربط المنظومة التربويّ بمناهجه الموجهّة للتثقيف وزيادة الوعي السكانيّ. وقد نجد أنّ الأهداف والخطط التي تم وضعها في تلك المحافل قد أثمرت في مكان وتعرقلت مساعيها في أماكن أخرى.

أمّا على المستوى المحليّ؛ في الجمهورية العربية السورية، نلاحظ أنّ الممارسات النظرية في مجال التربية السكانيّة على وجه التحديد كانت، ومازالت تعاني من ضعف يمتد إلى يومنا هذا، رغم النشاط الذي بدأ مؤخراً على الصعيد المحليّ لزيادة الوعي بالمسألة السكانيّة وجعلها ثقافة مجتمعيّة عامة، ذلك من خلال المحاضرات والمؤتمرات والندوات التي تقوم بها الهيئة السوريّة لشؤون الأسرة و صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل بارز، وبعض المنظمات والجمعيات غير الحكومية الأخرى.

وعلى ما تقدّم يمكننا طرح بعض الأسئلة منها:

- ما التربية السكانية؟
- ما أهمية التربية السكانية كمنظومة وعلاقتها بغيرها من النظم الفرعية والنظيرة؟
- ما تجليات التربية السكانية في الواقع السوري؟

ومن خلال دراستنا هذه، سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة المطروحة بما يحقق أكبر قدر من الإفادة.

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث

تحظى المسألة السكانيّة بأبعادها المتعددة باهتمام واسع، وخاصة فيما يتعلّق بالجانب التربويّ المتصل بهذه المسألة. فمعاناة بعض الدول عالمياً وإقليمياً وبنسبٍ متفاوتة من بعض المشكلات السكانيّة سببها التضخم في النمو السكانيّ، ما قد تسبب ببعض الكوارث تمثّلت بالمجاعات وكثرة الوفيات وانتشار للأمراض والأوبئة كما هو حال الصومال والسنغال وبعض الدول الإفريقية الأخرى، كل ذلك كان نتيجةً لحالة من اختلال التوازن بين النمو السكانيّ ونمو الموارد الطبيعيّة في وقتٍ من الأوقات.

فزيادة السكان تترافق بزيادة في الطلب، وبالتالي زيادة الضغط على الموارد الطبيعيّة والخدمية لتأمين احتياجات السكان من غذاء وماء واحتياجات أساسية أخرى من مسكن وملبس وغيرها، ما يستدعي بالضرورة التوسع في العمران

*** وحسب التقديرات في التقرير نفسه يتوقع أن يصل عدد سكان سورية إلى 17501 ألف نسمة عام 2020، و26677ألف نسمة عام 2030، 33129ألف نسمة عام 2050،36324 ألف نسمة عام 2075،و36103 ألف نسمة عام 20100. ويجب التنويه هنا؛ أنّ تقديرات هذه التقارير لا تأخذ واقع الحرب في الاعتبار بل تعتمد سيناريو فرضية الاستمرارية.**

والمساكن على حساب المساحات الخضراء، وكذلك زيادة في حجم الصناعة وعدد المصانع، وما يرتبط بهذه الأخيرة من زيادة في استهلاك المواد الخام، وزيادة طرح نفايات تلك المصانع الملوثة للبيئة بكافة أشكالها.

إذاً، فالضرر الناجم عن اختلال التوازن بين النمو السكانيّ ونمو الموارد الكفيلة باستمرار حياة السكان، يفضي بالضرورة إلى أضرار تطال كلاً من السكان والبيئة بنسب متفاوتة بين مجتمع وآخر، قد يشكل بعضها أزمات يصعب فيها سدّ الثغرات الناتجة عن هذا الضرر.

وفي سياق المحاولات العالميّة التي تسعى للوصول إلى حالة التوازن الآمن، كان لابدّ من التوّجه إلى تطبيق الأفكار الرائدة التي تم طرحها في كثير من المحافل الدوليّة المعنية بالسكان والبيئة والتنمية المستدامة.

ولمّا كان للتربية والتعليم عموماً، وما يرتبط بها من عمليات تربويّة، والتربية السكانيّة والبيئية على وجه الخصوص من الأهمية في هذا المجال؛ جاء اعتماد التربية من ضمن تلك المحاولات، كمنهج وطريقة ومنظومة لتجاوز مرحلة التنظير والانتقال إلى مرحلة التخطيط والتنفيذ على أرض الواقع، وتبنّي التربية السكانيّة كما البيئية كمنهج يعمل على ترسيخ الثقافة السكانيّة البيئية بشكل ملحوظ، لتجنّب الدخول في حالة اختلال التوازن بين النمو السكانيّ ونمو الموارد الطبيعيّة والاقتصاديّة.

أهداف البحث

وعلى ما تقدّم، فإننا نجري هذا البحث بهدف التعريف بمفهوم التربيّة السكانيّة، نشأته وتطوره التاريخيّ، كما سنتحدث من خلاله عن أهميّة التربية السكانيّة في حياتنا وتجلياتها في الواقع السوري، والنظرية النظاميّة المرتبطة بالتربية السكانيّة والبيئية وغيرها من الموضوعات التي تحقق أكبر قدر من الإفادة والتوضيح ضمن موضوع دراستنا في التربية السكانيّة.

منهجية البحث

تمّ اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، لأنه النوع الأكثر ملائمة لهذا النوع من البحوث.

الإطار النظري

أولاً– مفهوم التربية السكانيّة

تعتبر التربية السكانيّة جزءاً من التربية بمفهومها العام وتندرج ضمنها؛ وباستخدامنا لهذا المفهوم نكون قد جمعنا مفهومين بما يتضمناه بمفهوم واحد، فالجزء الأول يتضمن "مفهوم التربية" أما الثاني فيتضمن "المفهوم السكانيّ"، وفي تعريف "التربية" نجد أنّ هناك اختلافاً في طرح هذا المصطلح، وهذا الاختلاف مرتبط باختلاف المنطلقات والأيديولوجيات التي تحكم هذا المجتمع أو ذاك، ويمكن أن تعرّف التربية بالشكل العام كما أوردها الخطيب بأنّها: «عملية التنشئة والنهوض والإصلاح وإظهار القوى، والتي تتوجه نحو الانسان والمجتمع والثقافة والتراث والإيديولوجية".(الخطيب،1992) فالتربية بهذا المعنى نشاط عامّ يؤثّر في تكوين الفرد وتوجيه طاقاته وتحقيق تكيّف الأفراد ضمن مجتمعاتهم، كما تؤثّر في استمرارية الحياة بكافة أشكالها، ومن أهم وظائفها نقل تراث المجتمع عبر الأجيال المتعاقبة.

وكما هو حال تعريفات التربية بمفهومها العامّ، نجد أنّ تعريفات مفهوم "التربية السكانيّة" تعدّدت وتباينت أيضاً تبعاً لاختلاف المشكلات والظواهر السكانيّة ومستوى الوعي بهذه المشكلات من بلد إلى آخر؛ حيث جاء هذا المفهوم استجابةً لتلبية حاجة المجتمعات إلى الحلول السريعة المرتبطة بواقعها عن طريق العمل دون تراجع حتى بلوغ الهدف

بحل المشكلة المحددة، فضلاً عن اختلاف البيئات الثقافية والعوامل الديموغرافيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة للدول عربياً وعالمياً.

وقد جاء التعريف الإقليميّ للدول العربية شاملاً حيث عبّر عن مفهوم التربية السكانيّة باعتباره: «مجموعة الجهود التربويّة التي تشمل تقديم المعارف وتكوين الاتجاهات أو خلق المهارات في سبيل الوصول إلى مواقف إيجابية مسؤولة في قضية العمران البشري وذلك انطلاقا من إدراك العلاقات المتبادلة بين النمو السكانيّ والتطوير الاجتماعي والاقتصاديّ بهدف إيجاد الحياة النوعيّة التي تليق بالإنسان على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والعالم».(اللقاني،1981، 67) ونجد أنّ الكبيسي يعرّف التربية السكانيّة بأنّها: «عملية تربوية شاملة تهدف إلى توعية المدرسين وبالتالي طلبتهم ثمّ جمهور السكان بالوضع السكانيّ السائد وتطور ومعارفهم ومهارتهم وتكوين اتجاهات ايجابية لديهم نحو التنمية الشاملة وعلاقتها بالسكان والموارد البيئيّة والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي، واتخاذ قرارات مستنيرة وفق السياسة السكانيّة للبلد والسياسة التربويّة له؛ وذلك من أجل تحسين حاضر ونوعيّة الحياة البشريّة ومستقبلها على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع».(الكبيسي،2011، 64-64)

ثانياً- نشأة التربية السكانيّة وتطورها، عالمياً ومحلياً

1- التربية السكانية كمفهوم على مستوى العالم

بدأ الاهتمام بالتربية السكانيّة منذ منتصف القرن الماضي، ولم تكن النشأة بشكل عشوائي بل كانت نشأة منظمة منذ بدايتها من خلال المحافل والمؤتمرات الدوليّة، حيث تمّ عقد مؤتمرات دولية وعالمية لمناقشة المسائل السكانيّة، وكان أبرزها «مؤتمر جنيف عام 1927 الذي يعتبر نقطة البداية في المجال السكانيّ، تلاها مؤتمر روما عام 1954 ومؤتمر بلغراد عام 1965، ومع تعاظم المشكلات السكانيّة عالمياً وتعاظم انعكاساتها السلبيّة على معظم المجتمعات، جاء مؤتمر بوخاريست عام 1974، تلاه مؤتمر مكسيكو عام 1984، وأخيراً مؤتمر القاهرة عام 1994؛ والذي يُعتبر نقطة تحوّل في السياسة السكانيّة، حيث ركّز وبشكل مختلف عن كل ما سبق من مؤتمرات على "إدارة البشر" بالاتجاه نحو الاستثمار في الناس، باعتباره السبيل إلى النمو الاقتصاديّ المستدام وموازنة أعداد السكان مع حجم الموارد البيئيّة».(الألسكو،2004، 1)

تحت ضغط التغيرات الديموغرافيّة الطارئة في كل دولة بخصوصية كل حالة وتفردها، كانت الحاجة ملحّة إلى فتح فضاءات جديدة لحل الأوضاع المتأزمة في المجالات السكانيّة والاجتماعيّة والبيئيّة، مما قد مهّد لتكون التربية السكانيّة استجابة لهذه الحاجة، وربط التعليم ومناهجه التربويّة باستراتيجيات سكانيّة بيئية محليّة وعالميّة.

وإذا ما رجعنا إلى بداية هذا المفهوم ونشأته ندرك أنّ ولادة هذا المفهوم ونضوجه «كان على أيدي اللجنة السويدية للسكان عام 1935، وكان استجابة لأزمة طارئة ومخيفة، حيث برزت القضية السكانيّة بوجهين اثنين:

الأول0ارتفاع مفرط في النمو السكانيّ بينما كان الثاني، انخفاض مفرط في النمو السكانيّ.

ففي بادئ الأمر شكل الانخفاض في معدل الولادات حالة من القلق الشديد، ما دفع اللجنة آنذاك لتقترح تدخل الحكومة لمواجهة هذه المشكلة الطارئة المتمثلة بالنقص الشديد في الولادات، الذي شكّل خطراً على وجود الدولة .

وعليه تم تشر البرامج التعليميّة المكثفة التي تركز على حل المسائل والقضايا السكانيّة الملحّة استجابة للأزمة التي تمر بها الدولة السويدية في ذلك الوقت».(اليونسكو، 1978، 47) وفي حالة مماثلة بين عاميّ (1937-1938) وفي مكان آخر هو الولايات المتحدة الأمريكية، «دعا علماء السكان إلى اقتراح إدخال الدراسات السكانيّة ضمن مقررات

المناهج الدراسية وتبنّي برامج التربية السكانيّة للحيلولة دون الوصول إلى معدلات أكثر انخفاضاً في الولادات تهدّد وجود الدولة. إلاّ أنّ التطورات السكانيّة في الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما تغيرت في بداية الستينات، وبرزت مشكلة سكانية أخرى على نحوٍ معاكس تمثّلت بالنمو السكانيّ السريع، ما جعل أمر إدخال الموضوعات السكانيّة في المناهج الدراسية على اختلافها أمراً أكثر ضرورة وإلحاحاً، خاصةً أنّ هذه الظاهرة لم تقتصر على الولايات المتحدة كدولة أكثر تطوراً من غيرها، بل شملت دولاً كثيرة أقل تطوراً في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية».(المرجع السابق نفسه، 1978، 47)

هكذا كانت بدايات هذا المفهوم عالمياً، وتتالت المشاركات والدّعوات في هذا المجال على المستوى العالميّ والإقليميّ وصولاً إلى يومنا هذا.

أما التربية البيئية، فهي عملية تكوين المهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان بمحيطه الحيوي وتوضيح حتمية المحافظة على مصادر البيئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان ورفع مستوى معيشته». (صوارية، 2020، 39)

2- التربية السكانية في سورية

أمّا على الصعيد المحليّ، وفي ما يخص نشأة هذا المفهوم في سورية، فقد كان هنالك إدراك لأهميّة الموارد البشريّة ودورها في عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة منذ الستينات، «بعد ارتفاع عدد سكان سورية من 12.1 مليون نسمة عام 1990 إلى 17.5 مليون نسمة عام 2003 أي بنسبة زيادة 14.6% خلال 13 سنة، ووصل عدد السكان إلى ما يزيد عن 22 مليون عام 2008، وكان من المتوقّع* أن يصل العدد إلى 31 مليون نسمة عام 2020، بينما انخفض معدل الزيادة الطبيعيّة؛ الفرق بين معدلات المواليد والوفيات في المجتمع، من 35.1 بالألف عام 1990 إلى 24.5 بالألف عام 2003 بسبب التغيرات في السلوك الإنجابيّ، ما أشار إلى وجود مشكلة سكانية تبعاً للأرقام المسجلة مع ارتفاع كلاً من معدل النمو السكانيّ ومعدل الخصوبة في سورية». **(الألكسو، 2003، 224-223)**

وفي عام 1968 تمّ إحداث المكتب المركزي للإحصاء، وجمعية تنظيم الأسرة على التوالي، ومركز البحوث والدراسات السكانيّة لاحقاً، واللجنة الوطنية للتنمية والتوعية الاجتماعيّة، بهدف تكوين وعي سكاني على أوسع نطاق، كما كان للجمهورية العربية السورية حضور ومشاركات عديدة في مؤتمرات عربية وعالمية، ساهمت في نقل الخطط والاستراتيجيات السكانيّة لتكون في حيّز التنفيذ على مستوى سورية مع مراعاة طبيعة البيئة الاجتماعيّة والاختلاف الثقافيّ والتقاليد والأعراف السائدة ليس على مستوى سورية ككل فحسب، بل على مستوى المحافظات والمناطق، الريف والحضر. وكان لهذه المشاركات أثر واضح على أرض الواقع السوري في كل مرة «فقد تم تشكيل لجنة السكان بعد مشاركة سوريا في المؤتمر الدولي للبرلمانيين في كولومبو عام 1979». (زيتون، 1998، 57) وهي خطوة في غاية الأهميّة في تركيز أساسيات العمل السكانيّ.

لاحقاً، وبناءً على رغبة الحكومة السورية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانيّة (UNFPA) قامت «بعثة ميدانية بتحري ورصد احتياجات القطر العربيّ السوريّ في المجال السكانيّ عام 1980 للوصول في نهاية المطاف إلى مجموعة من التوصيات في تقرير هذه البعثة المختلطة كان أهمها: إحداث مديرية للتربية السكانيّة في وزارة التربية، والعمل على تنسيق نشاطات التربية السكانيّة في المدارس، كما أوصت بتطوير مناهج ومواد دراسّية

*** هذه التوقعات كانت قبل الحالة الطارئة للحرب الإرهابية على سورية التي اندلعت ربيع عام 2011.**

خاصة للتربية السكانيّة، والحرص على أن يكون تدفق المعلومات السكانيّة في المواد والمناهج الدراسيّة للصفوف المختلفة بشكل مستمر وتطوريّ، واقترحت البعثة تقديم دعم للاتحاد العام النسائيّ بهدف تقوية الثقافة السكانيّة بين العاملات، كما العمل على إدراج موضوعات سكانيّة في برنامج الارشاد الزراعيّ».(Samskan,1981,74)

ومع استمرار العمل على ربط المنظومة التربويّ بالمسألة السكانيّة، «تمّ عقد المؤتمر الأول لتطوير التعليم ما قبل الجامعي عام 1976، والمؤتمر الأول لتطوير التربية والتعليم 1987، حيث أكدت هذه المؤتمرات على ضرورة الارتقاء بالواقع السكانيّ من خلال التعليم والإعلام ونشر الثقافة السكانيّة، وضرورة دمج مضامين التربية السكانيّة في محتوى المواد الدراسية والأنشطة التطبيقية لتنمية الوعي السكانيّ لدى المعلم والمتعلم».(وزارة التربية والتعليم، 1986،62)

انتهت أول ندوة دعت سورية لعقدها عام 1981 في القطر نظمها المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة، بعدّة توصيات منها: «ضرورة اتخاذ سياسة سكانية وطنية محدّدة، والتوسع بدمج العامل السكانيّ في خطط التنمية الشاملة، وإدخال الثقافة السكانيّة في مناهج التعليم على اختلاف مراحلها، والعمل على نشر الوعي وتعميقه في المسألة السكانيّة، ودعم برامج تنظيم الأسرة ومراكز رعاية الطفولة والأمومة». (الندوة الدولية حول تعداد المساكن والسكان في المنطقة العربية السورية لعام 1981، 1985،9)

ثالثاً– استراتيجيات التربية البيئية التي تشمل التربية السكانية

قبل الخوض في الحديث عن استراتيجيات التربية البيئية سنتطرق لتعريف مفهوم التربية البيئية، والتي يقصد بها عملية تكوين المهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان بمحيطه الحيوي وتوضيح حتمية المحافظة على مصادر البيئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان ورفع مستوى معيشته».(مرجع سبق ذكره، صوارية، 2020، 139)

فقد توصل الباحثون في هذا المجال إلى منطلقات استراتيجية يمكن تلخيصها على الشكل الآتي: حيث يتم اعتبار البيئة كل لا يتجزأ يشمل بالضرورة مجالات البيئة المتنوعة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتكنولوجية كما الجمالية، والعمل على الأوضاع الحالية والمستقبلية لقضايا البيئة، والعمل على غرس التربية البيئية لدى أفراد المجتمع على اختلاف فئاتهم العمرية ومستوياتهم الثقافية، وإدراج التربية البيئية في المناهج التعليمية في مختلف الأطوار والتأكيد على أهمية مشاركة أفراد المجتمع ككل مشاركة فعالة لحماية البيئة وازدهارها.(المرجع السابق نفسه، صوارية، 2020، 139) وهنا يظهر جلياً التركيز على العمل في المجال البشري للارتقاء والتقدم على المستوى البيئي بشكل رئيسي، وليس وضع القوانين والخطط فقط. وفي إطار متصل، حدّد مؤتمر باريس 1931 أهدافاً عامة داخل المؤسسات التعليمية وخارجها في سبيل العمل لتطبيق الاستراتيجيات العامة في مجال التربية السكانية حيث ركّزت على المعرفة والوعي واكتساب المهارات لتحديد المشكلات وحلّها والعمل على تكوين الاتجاهات والقيم للاهتمام بالبيئة والمشاركة الايجابية لحمايتها وتحسينها واتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في العمل على حل المشكلات البيئية.(المرجع السابق نفسه، صوارية، 2020، 140)

رابعاً– أهميّة التربية السكانيّة في حياتنا

تستمدّ التربية السكانيّة أهميّتها من كونها تعالج المشكلات السكانيّة المعقدة في مجتمعاتنا، ابتداءً بالفرد وانتهاءً بالمنظومات على اختلاف مجالاتها، وهذا الموقف لم يكن على المستوى الفرديّ أو المحليّ فحسب، فقد اتّسع نطاق المناداة بأهميّة التربية السكانيّة ليكون كونياً، وقد أكدّ صندوق الأمم المتحدة للسكان على أهميّة وضرورة التربية السكانيّة في الكثير من المؤتمرات والمحافل الدوليّة، وشارك بهذا التركيز على أهميّتها العديد من الباحثين في قضايا

المجتمع والسكان على حدّ سواء، وفي محاولة إيضاح هذه الأهميّة جاء القول بأنّ «التربية السكانيّة تعمل بشكل كبير ومساعد على جعل الأفراد والجماعات أكثر إدراكاً للتطورات الحاصلة في الجانب السكانيّ وما يتّصل به من مجالات، وتوضح التأثير المتصل للنمو السكانيّ بالتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، وتأخذ دورها الكبير في توجيه الأفراد لتحسين نوعيّة حياتهم واتخاذهم للقرارات الواعية القائمة على فهم الواقع الديموغرافيّ الراهن فهماً واضحاً، يثمر عنه إسهامات متجددة لتقويم وحل الأوضاع من حولهم ليطال حاضرهم ومستقبل الأجيال المتعاقبة». (ناصر، 2005، 432)

ولإبراز أهميّة المسألة السكانية وعملية التربية المتصلة بها وتشعبها، جرت بلورة مجموعة من العوامل التي أكدّت على ضرورة الاهتمام بالتربية السكانيّة على المستوى العالميّ، و«منها زيادة عدد سكان العالم وما ترتب عليها من مشاكل، النمو الصناعيّ وانعكاساته على كافة مجالات الحياة، نمو وتقدّم البحث العلميّ والإحصاء وعلم البيولوجيا الذي ساعد في توفير معلومات جديدة تتعلّق بنوعيّة السكان وخصائصهم المختلفة التي قدمت إفادة كبيرة للدراسة العلميّة للسكان، كذلك ظهور مؤلف روبرت مالتوس (مقال في السكان)، الذي جعل الكثير من العلماء يوجهون اهتمامهم نحو المسائل السكانيّة بهدف إبداء رأي معارض أو مؤيد لهذه النظرية، وتزايد المحاولات العلمية التي تساهم في فهم وتفسير الظواهر السكانيّة التي انعكست بدورها على التربية السكانيّة».(جبالي، 2010، 60) هذه الاعتبارات وغيرها كانت الأبرز في مجال تسليط الضوء على قضيّة هامّة ودائمة التجدد تبعاً لمواكبتها وارتباطها بالمجتمعات التي نشأت وتجذّرت من خلالها.

وخلاصة القول بأنّ المسألة السكانيّة المعاصرة برزت بشكل واضح وهذا ما يمكن اعتباره سبباً أكثر ارتباطاً وحداثة يحثّ العالم بأسره على الاهتمام بعلم السكان والدراسات السكانيّة، وبالتالي التربية السكانيّة؛ التي أصبحت بدورها ضرورة من ضرورات عصرنا الحاليّ لما تقوم به من توجه للأفراد على أوسع نطاق ليشمل المجتمع ككل، تكسبهم الوعي اللاّزم بالظواهر السكانيّة والثقافة المرتبطة بها، على أمل تحسين نوعيّة الحياة للمجتمع ككل وتحقيق الأهداف المستدامة المرجوة للألفيّة.

خامساً– النظرية النظاميّة (النظم العامة) والتربية السكانيّة

يتسم التفكير النظاميّ بتركيزه على الكلّ وعلى الجزء المكوّن لذلك بشكلٍ متساوٍ دون أن يطغى جانب على الآخر، كما يسلّط الضوء على العلاقات الديناميّة المتبادلة والمؤثّرة ويُظهرها بشكلٍ واضح للتفسير، «فمذّ ظهورها في ستينات القرن العشرين على يد المتخصص في علم الأحياء لودفيج فون بيرتلانفي Bertalanffy ومن بعده الاقتصاديّ بولدينغ Boulding وعالم الاجتماع بَكلي Buckley كان لها تأثير تطبيقيّ برّاق، يجذب المهتمين في ربط المفاهيم النظاميّة وتوظيفها في المجال التربويّ». (زيتون، 2010، 46–48) بهذا المعنى نجد أنّ تسليط الضوء على أجزاء ومكونات أي منظومة بشكل دقيق ومترابط ومنصف يسهّل عملية توظيفه بشكل فعّال على أرض الواقع. هذا وتتلخص رؤية النظرية النظاميّة بـ: «أنّ الإنسان يعيش ضمن مجموعة من النظم التي بدورها ترتبط ،وكل على حدة، بشبكة من النظم الفرعية المكونة لمنظومة واحد بعينه، كما الارتباط بالنظم النظيرة والنظم الأشمل والأكبر من مجموع الأجزاء فهي نظرية شمولية تكاملية، وما يجعل منها نظرية غاية في الأهميّة أنّ معظم الفلاسفة القدماء مثل أفلاطون وابن خلدون اعتمدوا نهجها الشموليّ وانطلقوا منه لتفسير القضايا والظواهر الطبيعيّة والبشريّة، ولاحقاً اعتمدها علماء البيولوجيا في محاولة ناجحة ليصار نقلها من الحيّز الفلسفي إلى حيّز العلم التطبيقي، فساعدت ومنذ ذلك الحين في قضايا التوازن الايكولوجيّ الذي تعرّض للتخريب والفوضى والخلل بسبب التدخل السلبيّ للبشر».(Kast,1979,98)

بهذا المعنى يكون لزاماً على الباحث عند محاولة فهم السلوك الإنسانيّ السكانيّ (وما يتضمنه) أن يفسر كل أنواع السلوك من خلال مجموعة النظم التي توجد ضمنها وتتصل بها، وأن يفهم الإطار الكليّ لأي قضّية أو مشكلة ويتم تحليلها وفقاً لهذا الإطار وما فيه من علاقات ونظم فرعيّة تربط بين الأجزاء.

هذا ويمكن القول أنّ النظرية النظاميّة هي الأنسب للتطبيق والتحليل وربط القضايا (التربويّة – السكانيّة) ببعضها البعض، وذلك انطلاقاً من النّهج المتّبع في النظرية والتفكير المرتبط بها، «فالمنظومة كما عرّفه كلٌّ من كاست وروسينزويك Kast & Rosenzweig: هو كلٌّ متكامل يتألّف من مكونين أو نظامين فرعيين أو أكثر ويتوقف بعضها على الآخر، وله حدود معروفة ضمن إطار المنظومة البيئيّ الأكبر الذي يوجد فيه».(الطويل، 1989، 90).

مما تقدّم يمكن القول إنّ المنظومة السكانيّ واحد من سلسلة النظم الفاعلة اجتماعياً وبيئياً وكونياً، يتفاعل مع مختلف النظم، فيستمد معناه وفلسفته من مبدأ تحقيق حالة التوازن في حالة الديناميّة المستمرة في الطبيعة وعليه يعرف المنظومة السكانيّ Population System بأنّه: «وحدة وظيفية تعمل مكوناتها بتوازن دقيق وديناميكية مستمرة في أداء دورها في ديمومة الحياة على سطح الأرض بالتكامل مع النظامين البيئيّ والاجتماعي في إطار المنظومة الكوني».(مرجع سبق ذكره، زيتون، 2010، 60)

قد يجد القارئ المتمعن في النظرية النظاميّة أفكاراً تساعده على وضع المشكلات ضمن إطارها الصحيح للتفسير، بعد الأخذ بعين الاعتبار مجموعة المكونات، الأفكار، القيم والعناصر ذات التأثير المتبادل التي من شأنها تحقيق نوع من التكامل والانسجام والتوازن في محاولة تفادي الخلل والإشارة إليه في موطنه لتجنبه في المراحل العلاجيّة قدر الإمكان. وفي مجال المنظومة السكانيّ تم الإشارة إلى نقطتين جوهريتين لإحداث الخلل فيه وفق نظرية النظم وهما: (المرجع السابق نفسه، زيتون، 2010، 63)

- عامل الزيادة غير الطبيعيّة لمكون من مكونات المنظومة السكانيّ، كظاهرة النمو السكانيّ السريع.
- عامل إدخال عناصر غريبة على المنظومة لم يسبق له أن تعامل معها كظاهرة التطور في الطب الوقائيّ والعلاجيّ أو الانخفاض الحادّ في معدل الوفيّات، أو استخدام آلات تقنيّة حديثة في التعامل مع البيئة، مما يحدث خللاً في توازن النظامين السكانيّ والبيئيّ.

فالوضع الطبيعيّ للمنظومة السكانيّ هو أن يكون في حالة التوازن النسبيّ والتكامل الفعّال بين مكوناته البنائيّة والوظيفية. وفي هذا الإطار يمكن القول إنّ التدهور والخلل الكبير الحاصل في المنظومة السكانيّة «يتطلب إيجاد وتبنّي نظم علاجيّة فعالة كمنظومة التربية السكانيّة، في محاولة استعادة الاستقرار والتوازن السكانيّ..، ومنع تدهور حالته سواء في القضايا الأكثر شمولية وخطورة كحالة فرض التوازن بين الولادات والوفيات، والتوازن بين حجم السكان والموارد البيئيّة».(المرجع السابق نفسه،2010، 66)

بهذا المعنى نجد أنّ ارتباط النظرية النظاميّة وتطبيقاتها المنهجيّة تساعد الباحثين في إيجاد طرائق واضحة لوضع الحلول لمشكلة أو ظاهرة ملحة، كما هو الحال في مجال بحثنا في التربية السكانيّة، وحديثنا عن هذه النظرية دون غيرها لا ينفي دور النظريات الأخرى في فهم وترجمة القضايا السكانيّة التربويّة وربطها بالواقع التطبيقيّ أو يقلل من حضورها أو أهميّتها.

سادساً- أهداف التربية السكانيّة ومجالاتها

i. أهداف التربية السكانيّة

إنّ تحديد أهداف التربية السكانيّة قد تختلف باختلاف آراء واضعيها والأسباب التي تمّ تحديد مجموعة الأهداف على أساسها، «فمنهم من يحدّد تلك الأهداف في أنّ للتربية غاية أساسية وهي مساعدة الجيل الناشئ على فهم العالم الذي يعيش فيه و الذي يحكمه التغيير بصور تلقائية مستمرة وسريعة، هذا الفهم الذي من شأنه أن يساعدهم في مواجهة الظروف الطارئة والمشكلات التي من شأنها أن تؤثر على حياتهم بطريقة أو بأخرى».(جريس، عدلي، د.ت.ن) أما الإيسيسكو فقد حدّدت أهداف التربية السكانيّة «بحالة الارتباط والتمكين بين المتلقين والمتعلمين من جهة واكتساب المعارف والقيم الضرورية من جهة أخرى، بغية فهم واقع السكان السائد وأثره على حياتهم في الحاضر والمستقبل، وقد ركزت الايسيكو في طرحها على جانب آخر، هو اتخاذ القرارات المدروسة بناءً على فهم الواقع، وتحديد الاستجابة بالتخطيط والعمل للتعامل مع الأوضاع والقضايا السكانيّة بشكل مدروس، كما تهدف التربية السكانيّة لتنمية الإبداع والتجدد في هذا المجال».(الإيسيسكو، 1978، 25)

وكجزء من الاهتمام العالميّ بالقضايا الملحة، اتسمّ النشاط الحاصل في مسألة التربية السكانيّة على الصعيد المحليّ بأنّه كان نشاطاً محدّد الأهداف مرتكزاً على نقطة أساسية هي وضع الخطط المطروحة للحلّ السكانيّ موضع التنفيذ بشكلٍ مُجدٍ، ومن الجدير بالذّكر أنّ هذه الأهداف كانت تتصف بالتغيّر، كونها تتغيّر تبعاً للأوضاع التي تسود كل مرحلة.

ففي مرحلة ما بعد الاستقلال في سورية أي فترة الخمسينيات من القرن الماضي، لاحظنا تشجيعاً على فكرة الكثرة، وزيادة السكان والولادات لتحقيق قوة اجتماعية وركيزة اقتصادية للقطر العربيّ السوريّ امتدت لثلاثة عقود، وسرعان ما تغيّرت هذه الأهداف لاحقاً، أيّ في فترة الثمانينات؛ حيث ركزت على تحقيق انخفاض في معدلات الزيادة السكانيّة لتحقيق التوازن السكانيّ الاجتماعي والاقتصاديّ والبيئيّ، وبقي هذا الاتجاه هو السائد حتى يومنا هذا.

ومن هذه الأهداف التي تمّ تحديدها بعد مجموعة الندوات والمؤتمرات العالميّة والعربية كان تبنّي مواقف رشيدة تجاه المشكلات السكانيّة، واتخاذ قرارات مسؤولة وانتهاج سلوك ملتزم حيالها، فلا يمكن أن نغيّر واقع أيّ مشكلة مالم يتم التعامل معها من الجذور بشكل مسؤول وجادّ، فالحلول تستوجب العمل المستمر لا التنظير والتخطيط فقط. كما كان لزاماً تحديد الوسائل التي تسهم في ايجاد حلول للمشكلات السكانيّة لتحسين نوعيّة الحياة حاضرًا ومستقبلاً، فلا يمكن أن تكون وسائل الماضي لها نفس الجدوى في الحاضر والمستقبل- وإن كانت أساساً لدراسة أكثر وضوحاً وتفسيراً جوهرياً للمشكلات الممتدة عبر الزمن- حيث يتوجب تطويرها لمواكبة تطورات خصائص المجتمع في كل زمان. بالإضافة إلى إدراك طبيعة العلاقة القائمة بين التنمية الشاملة والنمو الديموغرافيّ، فهي علاقة مترابطة ومتشابكة متبادلة تؤثر كل منها في الأخرى. ومن تلك الأهداف أيضاً، تمكين المتعلمين من تحليل الظاهرة السكانيّة، وإدراك خصائصها، والوقوف على أسبابها ونتائجها وأثرها في الفرد والأسرة والمجتمع، ففي ذلك سبيل تطوير الحلول وجعلها أكثر ديناميكية وتجدد.

ii. مجالات التربية السكانيّة

ممّا تقدم وممّا جاء في الدراسات المرتبطة نجد أنّ اكتساب المعارف والمعلومات المرتبطة بالجانب السكانيّ وغرس القيم والمبادئ السكانيّة تساعد في حل المشكلات السكانيّة، كما تقدم عوناً كبيراً في مجالات متعددة وعلى مستويات مختلفة، وهذا الاختلاف مرتبط بخصوصية كل بلد على حدة، من هذه المجالات نذكر ما يلي: **(عطوة وآخرون، 2001)**

- المجال السكانيّ وديناميّة السكان
- المجال التنموي (السكان والتنمية): الذي يركز على توضيح مدى الارتباط بين أهم جوانب التنمية والواقع السكانيّ وتطوراته التي تحدد مسارات وقرارات والخطط والاستراتيجيات لدولة ما.
- المجال التربويّ: «الذي يعمل على تطوير وتنظيم المناهج بشكل يجمع بين فروع المعرفة المختلفة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، وتساعد في اعتماد مناهج وبرامج ترتبط بالواقع بشكل كبير».(مرجع سبق ذكره، زيتون، 143،2010)
- المجال الثقافي: الذي بدوره يوضح الدور الذي تقوم به البيئة المحيطة بأفراد المجتمع في عملية نقل هذا الموروث الثقافي عبر الأجيال واكتساب الديموغرافيّا الشعبية «أي المعلومات والاتجاهات والقيم والأعراف والعقائد التي يتبناها الناس فيما يخص الشؤون المرتبطة بالسكان كالعلاقات الأسرية والزوجية والعادات والتقاليد الاجتماعيّة ووضع المرأة ودورها والأطفال والإقامة».(اليونسكو،1987،25)
- مجال الفرد والأسرة والمجتمع: حيث يتم التركيز على دور الأفراد والأقرباء، والأقران والمجتمع المحليّ
- مجال القرارات: فهي الأساس في وضع الخطط والتحرك على أساسها.
- مجال المشاركة الفاعلة: حيث تساعد في اشراك جميع أفراد المجتمع في حل المشكلات السكانيّة.
- السكان والمنظومة البيئيّ: وهو من أهم المجالات التي تشغل العالم للمحافظة على التوازن والاستدامة البيئيّة.
- السكان والأمن الغذائي: لما له من أثر مباشر في الخصوبة والصحة العامة.
- السكان والصحة: حيث تتراجع الخدمات الصحية بشكل عام عند زيادة الطلب عليها للحد الذي يشكل ضغطاً زائداً في حالة زيادة النمو السكانيّ.

هذه هي المجالات العامة، التي تشترك بالمجمل معظم الدول عربياً وعالمياً في تبنيها ضمن حدودها. أمّا عن مجالات التربية السكانيّة في قطرنا العربيّ السوريّ فقد تمّ تحديد عدّة مجالات بشكل أساسي يتم العمل في التربية السكانيّة من خلالها وضمنها، هي: «الوضع السكانيّ وديناميّة السكان، السكان والتنمية، السكان والبيئة، السكان والحياة الأسرية، السكان والقيم، السكان والبيولوجيا».(وزارة التربية والتعليم، 1978)

هذا غيض من فيض، بكل ما من شأنه التأثير على حياة السكان في هذا البلد أو ذاك، فمجالات التربية السكانيّة تكاد تشمل كافة تفاصيل الحياة بأشكالها المختلفة الاجتماعيّة والثقافية والاقتصاديّة والسياسيّة وهي تشكل كلاً متكاملاً متفاعلاً.

وفي إطار متصل، يمكن الحديث عن المفاهيم المرتبطة بالسكان في محاولة لإيضاح تنوعها وترابطها مشكلةً بذلك شبكة واسعة تشمل كافة جوانب الحياة .

سابعاً- علاقة التربية السكانية كمنظومة بغيره من النظم التربوية

يرتبط مفهوم التربية السكانية ويتكامل بطريقة تفاعلية مع عدة نظم نظيرة وفرعية كالتربية الجنسية والتربية الأسرية والتربية البيئية، وقد يكون القصور في فهم هذه النظم والتمييز فيما بينها بسبب تقاربها وتكاملها وتفاعلها، هو أحد أهم العوائق في سبيل إدماجها في المناهج المدرسية بشكل عام، والمناهج المدرسية في الجمهورية العربية السورية بشكل خاص، على اختلاف مستوياتها.

I. علاقة منظومة التربية السكانية بمنظومة التربية الأسرية

ظهر منظومة التربية الأسرية أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، لفهم وإدراك الأدوار بين أفراد الأسرة بهدف تطوير قدراتهم على القيام بأدوارهم بأفضل طريقة لتحسين نوعية حياة الأسرة بشكل عام، وعليه تتركز اهتمامات هذا المنظومة التربوي على العلاقات الشخصية والفردية المتبادلة بين أفراد الأسرة من حقوق وواجبات بشكل رئيسيّ، بالإضافة إلى الغذاء والصحة. (اليونسكو، 1986، 21) ومع بروز الاختلال في منظومة الأسرة المرتبط بتزايد عدد أفراد الأسرة، وما ترتب عليه من سلبيات تأثرت بها الأسرة والمجتمع تباعاً اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وثقافياً، ظهر مفهوم تنظيم الأسرة، وهو أحد مجالات منظومة التربية السكانية، الذي يهدف إلى إعادة التوازن إلى المنظومة الأسري، من خلال تنظيم عدد أفرادها، بطريقة مرضية بين الزوجين بما يتناسب وظروفهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية.(المؤتمر العام لتنظيم الوالدية في الرباط، 1971) وهنا يبرز ضيق مجالات التربية الأسرية مقارنةً بمنظومة التربية السكانية الذي يتضمن مجالات وعلاقات أوسع من كونه برنامجاً لإقناع الأزواج بشكل خاص، بحجم معين للأسرة.(اليونسكو، 198، 4) التربية السكانية، كتاب مرجعي في المحتوى والمنهجية، المكتب الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت.) وهي النقطة الأساسية للتمييز بين منظومة التربية الأسرية الذي يستهدف الأزواج، مقابل منظومة التربية السكانية الأعم والأشمل الذي يستهدف جميع أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم ومستويات تعليمهم وعملهم. (اليونسكو، 1981، 36)

II. علاقة منظومة التربية السكانية بمنظومة التربية الجنسية

لقد برز منظومة التربية الجنسية في بدايات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، كحركة تؤيد إدخال المعلومات والمضامين العلمية المتعلقة بالجنس في المناهج والكتب المدرسية بعد القلق الناتج عن تغيير المبادئ الأخلاقية المتعلقة بالحياة الجنسية لأفراد المجتمع ككل وللشباب بشكل خاص، بهدف دفع الشباب إلى حصر العلاقات الجنسية ضمن إطار الزواج. (مرجع سبق ذكره، اليونسكو، 1986،21) حيث يتركز اهتمام التربية الجنسية على الفرد من جوانبه البيولوجية والصحية، بهدف تجنب الوقوع في أخطاء وممارسات سلوكية ضارة للذكور والإناث. فمنظومة التربية الجنسية بهذا المعنى تركز على الجوانب الفردية الذاتية مشكلةً منظومة فرعي لمنظومة أكبر هو منظومة التربية السكانية الأعم والأشمل الذي يهتم بنتائج القرارات السكانية على مستوى منظومة البيئة والمجتمع، «الأمر الذي يجعل تداخل المعلومات والعناصر فيه أمراً ايجابياً يسهّل تضمينه في المناهج والكتب المدرسية، إلاّ أنه وفي الوقت ذاته يشكل عائقاً إضافياً في الدول الأقل تقدماً». (Tomas,1978, 5)

III. علاقة منظومة التربية السكانية بمنظومة التربية البيئية

يشكل منظومة التربية البيئية المنظومة الأوسع الذي يحتوي ضمناً منظومة التربية السكانية، وهذا لا يلغي خصوصية كل منظومة في إطار تفاعله وتكامله مع الأنظمة الفرعية الأخرى، فمدخلات منظومة التربية السكانية هي السكان كظاهرة دينامية متغيرة، ما يجعل هذا المنظومة من أهم مكونات استراتيجية التربية البيئية. «فمنظومة التربية البيئية هو

بيئة منظومة التربية السكانية التي ينشط فيها».(مورينو،1985،323) ولأنّ الإنسان جزء من البيئة، "كان هدف منظومة التربية البيئية تنمية فهم المتعلمين بالعلاقات القائمة بين السكان والبيئة، وتحسين هذه العلاقة لمصلحة الفرد والأسرة والمجتمع من خلال الارتقاء بأخلاقيات التعامل مع الأنظمة البيئية الفرعية والنظيرة، لتجنب الاضطرابات الحاصلة فيها بسبب الأخلاقيات الضارة وغير الصحيحة للإنسان وسلوكياته المدمرة للبيئة، بالمقابل يسعى منظومة التربية السكانية إلى تنمية مثل هذا الفهم والوعي السكاني لتجنب الاضطراب الحاصل في منظومتي السكان والبيئة الذي نشأ عن خلل في التوازن بين تكاثر السكان من جهة وندرة الموارد المتوافر من ناحية أخرى".(مرجع سبق ذكره، زيتون، 2010،162)

ثامناً- الاستراتيجيات المتعلّقة بالمجال السكانيّ والتربية السكانيّة

إنّ أي محاولة لتحليل المشكلة السكانيّة بهدف وضع الحلول المناسبة لها سواء على المدى القريب أو البعيد وتجنّب الوصول إلى حالة تدهور بيئي سكاني خطير، تنطلق في جوهرها من المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان، حيث يشكّل الأساس لوجود الإنسان وتكاثره في حيّزه الجغرافيّ، فلا يمكن أن تستمر الحياة دون الإنجاب والتكاثر.

كما لا يمكن استمرار الحياة مالم يتم الحفاظ على حالة الاستدامة والتوازن في الموارد، ولهذا كان الوضع السكانيّ عالمياً ومحلياً يستلزم أكثر من مجرد وضع الخطط، بل يتعدى ذلك إلى ضرورة وضع الاستراتيجيات على المدى القريب والبعيد والعمل بجد لتحقيق ما جاء في تلك الخطط والاستراتيجيات من بنود مستقاة من واقع البيئة العالميّة وتطورات النمو والتضخم والفجوات بين الموارد وغيرها من المواضيع.

وهنا لابدّ من تعريف مفهوم "الاستراتيجيات المستقبلية في المجال السكانيّ" الذي شاع استخدامه في العقود الماضية بشكل كبير بعد أن كان هذا المصطلح "الاستراتيجية" لزاماً بالمصطلحات العسكرية في بادئ الأمر من ظهوره، ومع مرور الزمن تم تداوله بمعناه اللفظي والعملي في مختلف المجالات، حيث نجده مرتبطاً بوضع الاستراتيجيات الاقتصاديّة والسياسيّة والتربويّة والتعليمية وغيرها من المجالات في المجتمعات الحديثة نسبياً والمتقدمة، حيث «يتضمن مجموعة من الاعتبارات والأفكار التي تتناول مجالاً وجانباً من النشاط الإنسانيّ بصورة شاملة متكاملة، وتقوم بمجملها على تحديد مجموعة الوسائل والمتطلبات والاتجاهات وتحديد مسارات تلك الأخيرة، بقصد إحداث تغييرات في المجال المحدد وصولاً إلى أهداف محددة، تعريفاً لمفهوم الاستراتيجية».(عباس، الشيخ، 1983، 16-17)

أمّا بالنسبة لمفهوم "استراتيجية التربية السكانيّة"، نجد أنّ هناك من عرّفها بأنّها: «خطّة محكمة البناء مرنة التطبيق تتضمن جملة من الأهداف والمدخلات والأساليب والطرائق والعمليات والأدوات والمخرجات التي تسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية المتمثلة في الارتقاء بالوعي السكانيّ معرفياً ووجدانيا».(مرجع سبق ذكره، زيتون، 2010، 165) في حين أنّ الاستراتيجيات التربويّة السكانيّة في الوطن العربي تفتقر للتعدّد إلاّ أنّها غنيّة بالتحديث ومواكبة التطور في الحالة التربويّة السكانيّة بشكل يعتمد على منطلقات ومصادر مستوحاة من الواقع الراهن والحاصل في المنطقة العربية، و«يتوجب على الاستراتيجية التربويّة في كل حال من الأحوال أن تكون مناسبة للأهداف التي وضعت من أجلها، وعليه يجب أن تتوخى الشمولية والتكامل والضبط كما يجب أن تراعي المدة الزمنية مهما طالت أو قصرت وتتصف بالديناميكية والمرونة التي تساعد بشكل أكبر من القوالب الصلبة في الوصول للأهداف ثابتة في مجتمعات ومجالات تحكمها حالة عدم الثبات والتغير الدائمين». (Unesco,1978,170-171)

تاسعاً– أهم عوامل نجاح أو إخفاق التربية السكانيّة

من البديهيات في أي محاولة للتغيير أو تعديل السلوك أو المواقف والاتجاهات سواء على المستوى الفرديّ أو المجتمعيّ أن تصادف هذه المحاولة عوائق، ويمكن حصرها في مجموعة عوامل أبرزها هي «احتمالية توافق أو تعارض السياسات السكانيّة مع الثقافة السائدة» (يوزباشي، 2006، 9)؛ حيث تشكل هذه النقطة عثرة كبيرة في سبيل تحقيق أهداف وغايات التربية السكانيّة في البيئة الاجتماعيّة المتواجدة فيها، فقوة المبادئ العامة المحددة للمجتمع كإطار ثقافي اجتماعيّ ثابت يشتمل مجموعة الأعراف والتقاليد والمفاهيم المرتبطة بها، والتي بدورها تحكم هذه البيئة أو تلك، تقف عائقاً دون أي جديد يطرأ عليها، ذلك من مبدأ الحفاظ على خصوصية وطبيعة المجتمع القائم، وهذا ما قد نجده بشكل واضح جداً لدى القبائل والمجموعات المغلقة سواء على المستوى العالميّ أو المحليّ في المناطق العشائرية الداخلية كما في الشرق والشمال الشرقي والجنوب الأدنى في قطرنا العربي السوريّ.

كما نجد أنّ «بعض الحكومات والسياسيين قد تغيب عن أذهانهم ما لأهميّة القضايا السكانيّة وما يتّصل بها من جوانب أخرى، مما يجعلهم يهملون المسألة السكانيّة بالتوجه إلى علاج آثارها في مكان آخر». (المرجع السابق نفسه، يوزباشي، 2006، 9) حيث يظهر جلياً أنّ معظم المبادرات التي تقوم بها الجهات المعنية بالشؤون الاجتماعيّة والسكانيّة في الغالب تقتصر على خطوات علاجية لاحقة لظهور خلل أو مشكلة ما، أو إزاء تفاقم مشكلة معينة بشكل خطر في بعض الأحيان، إذاً هي ليست بالخطوات التي يمكن توصيفها بأنّها وقائية أو احترازية تم من خلالها تفادي حدوث المشكلات وتفاقمها في الإطار السكانيّ أو غيره من المجالات. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أنّ جاهزية المؤسسات الحكومية الصحية والتعليمية والخدمية لم تكن على استعداد لأي طارئ كالذي حدث خلال الأزمة السورية التي بدأت ربيع عام 2011 وماتزال ذيولها حاضرة حتى عامنا الحاليّ 2021، ما جعل الأمر يزداد سوءاً مع تقدم سنوات الأزمة، على الرغم من تراجع حالة الاقتتال والحروب في مناطق كثيرة، كما استرجاع العديد من المناطق التي سبق أن خرجت عن سيطرة الحكومة السورية مع بقاء بعض المناطق الحدودية خارج السيطرة والتعامل معها بخصوصية حذرة، كل ذلك جعل البنى التحتية في الجمهورية العربية السورية في حالة ارتباك ونقص في تلبية الطلبات وتقديم الخدمات الصحية والمعيشية وفي حالات عديدة أفرزت مشكلات جديدة كمشكلة تأمين الوقود المخصص لتوليد الكهرباء ووقود النقل والمواصلات وتشغيل المعامل، وغيرها من المشكلات.

كل هذه الأزمات وغيرها يمكن إرجاءها إلى حالة عدم الموائمة بين أعداد السكان وحاجاتهم ، ووضع الخطط للحالات الطارئة بقدرات استيعابية كبيرة كما في حالة الحروب أو الكوارث الطبيعية.

وعليه يمكن القول إنّ حالة الاستعداد لحالات الطوارئ في المجال السكانيّ وما يرتبط به من خدمات اجتماعية اقتصادية تعليمية وصحية تعتبر خطوة من أهم الخطوات التي يمكن أن تتخذها أي دولة عربية من دول العالم الثالث، إذ لطالما جرى الحال على أن تتخذ بعض هذه الدول عدداً من الخطط والاستراتيجيات القريبة المدى في أفضل حالاتها، ذلك لضعف إمكانياتها الاقتصاديّة وخاصة في فترات الأزمات والحروب. كما العمل على إعداد جيل يستفيد من تجارب الماضي على الصعيد السكانيّ، وذلك عن طريق اشراك الإعلام في هذا الجانب وإعداد البرامج التعليمية الترفيهية الموجهة لجيل الصغار؛ جيل المستقبل لاحقاً، لحثهم على البحث في هذا المجال والحصول على المعلومات بدافعية أكبر من تلك المتصلة بعملية التلقين المعتادة.

ولا نغفل أنّ عالمنا المعاصر غنيّ بوسائل كثيرة للتواصل الاجتماعي الإلكتروني التي يستخدمها الصغير والكبير، تعتبر بدورها وسائل فعّالة بنسبة كبيرة لنشر هذا النوع من الوعي السكانيّ بين فئات واسعة من الأفراد على اختلاف درجاتهم العلمية والمعرفية وحتى العمرية.

ورغم وجود بعض المحتويات الخجولة بطرحها من الناحيتين الكمية والنوعية لقضايا السكان على شبكة الإنترنت، إلاّ أنها قد تندرج ضمن فئة "الأخبار" لا التوعية،؛ إذ تقوم باستعراض وتوثيق ما يحدث من نشاطات وندوات فقط، دون عرض للمحتوى الذي طرحته وتداولته تلك الندوات والنشاطات، كما هو حال نشاط الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان على المستوى المحليّ.*

ومع ثبوت مدى فاعلية هذه الوسائل في تكوين الرأي العام ضمن المجتمعات، وسهولة انتشار المعلومات بطريقة سهلة وسريعة كونها في متناول الجميع تزداد أهمية التأكيد على دورها وتفعيله. «فقد غزت تقنيات الاتصال والمعلومات كل مناحي الحياة، ولم تترك بلداً أو مجتمعاً أو قرية منعزلة أو نائية، وسيزداد تأثيرها في حياتنا المقبلة لاسيما في مجالات التنمية والتربية الصحية والأسرية والسكانيّة ومواجهة مشكلات الجوع والمرض والجهل، وتنمية اتجاهات وأنماط سلوكية مقبولة، يمكن أن تستخدم في تنظيم حملات إعلامية موجهة إلى قضية اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ذات أثر كبير على الناس».(الخطيب، الخطيب، 2006، 366)

كما يمكن القول إنّ إعداد برامج من قبل مختصين في مجال التربية وعلم النفس، وعلم نفس الطفل على وجه التحديد، والأخصائيين الديموغرافيين، لتكون موجهة بكامل محتوياتها للأطفال وبشكل جذّاب يتناسب مع فئاتهم العمرية، ليصار إلى إدخالها لاحقاً ضمن الحصص الدراسية، كخطوة كبيرة فعلياً للتدرج في التأسيس لتربية وثقافة سكانية واضحة بذاتها، لا تقتصر على ذكر الأرقام في مادة الجغرافية مع التقدم في الصفوف الدراسية.

فالأطفال سرعان ما سيكبرون ويصبحون في موقع المسؤولية في مرحلة مستقبلية قريبة، مكوّنين لفئة الشباب التي سيعول عليها تغيير الكثير من القيم المجتمعية التي باتت، وفي كثير من الحالات، تشكّل سداً منيعاً في وجه سيرورة التقدم في هذا المجتمع أو ذاك.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

بهذا المعنى، تسعى التربية السكانية من خلال تطبيقها على أرض الواقع إلى غرس قيم تربوية سلوكية تواكب احتياجات العصر الحديث والمتسارع، الذي يركز على الحدّ من الإفراط في الزيادة والنمو السكاني الذي يثقل كاهل البيئة والإنسان نفسه، كما يركز على نشر قيم التوازن ورفاهية الإنسان والاستثمار في قدراته ومن خلالها، في خطوة لتجاوز الوقت الضائع فيما يتعلق باكتساب درجات إضافية في مجال التنمية المستدامة. فحاجة مجتمعاتنا إلى تغيير في قيم التربية السكانية والبيئية تغييراً جذرياً هي ضرورة وليست خياراً، فالاستمرار بسلوكيات الماضي بات أكثر إجحافاً بحق البيئة التي نعيش ضمنها مع ازدياد عدد السكان وارتباطه بازدياد متطلباتهم من الموارد البيئية، والتي لم تعد هذه الأخيرة قادرة على تجديد نفسها كما في الماضي، ما يتسبب بوضع الحكومات والدول تحت ضغط كبير اقتصادياً، والذي ينعكس

*** إنّ التعرض لذكر هذا المثال، يأتي لتوضيح الضعف الحاصل في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي السكاني والثقافة السكانية وليس للتقليل من شأن ما تقوم به الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان من نشاطات على أرض الواقع.**

بدوره على الإنسان بشكل مباشر، المتمثلة بانتشار الفقر والعوز مع ندرة الموارد، وتدهور في الصحة وارتفاع في مستويات الجريمة وغيرها من الآثار السلبية.

ويبقى الأطفال هم الأمل الواعد لكل مجتمع في إعادة التوازن إلى ما تم استنزافه بطريقة أو بأخرى في هذا المجال، وإن كانت الأجيال السابقة قد تربت على قيم كالإنجاب بكثرة دون الاكتراث ببناء الإنسان، فالمستقبل يعول وبشكل كبير على الأجيال المتعاقبة في هذا المجال.

كما يقتضي الأمر تفعيل كل النظم المرتبطة بالمجتمع، من مؤسسات تربوية وتعليمية وإعلامية وترفيهية.. إلخ، وعلى كافة المستويات لتحقيق أقصى ما يمكن من تقدم في مجال التربية السكانية، وفي أقرب وقت ممكن، لما له من آثار إيجابية على البشر وعلى البيئة ككل.

التوصيات

* من خلال البحث عن مراجع في التربية السكانيّة وفي المجال السكانيّ بشكل عام على مستوى الجمهورية العربية السورية، ظهر بوضوح حالة النقص الشديد في كمّ الأبحاث والدراسات التي من شأن الباحثين الإفادة منها في هذا الإطار، وعليه نقترح على الجهات المعنية دعم المزيد من البحوث في مجال التربية السكانيّة، وتعزيز فكرة دعم هذا المجال بأبحاث سواء فردية أو جماعية أو عن طريق مؤسسات حكومية وربطها بالبحث والإنتاج العلميّ والتطبيقيّ على أوسع نطاق.

* الإفادة من تجارب بعض الدول المجاورة في مجال نشر الثقافة والتربية السكانيّة في كافة الفئات العمرية.

* نشر التربية السكانيّة كنوع من الثقافة أسوةً بالتربية الصحية، والعمل على ربطها بالعملية التعليمية بشكل أوسع مما هو في الواقع التعليمي وعدم حصرها في "مادة الجغرافية" فقط.

* العمل على إيجاد سبل تشاركية بين عدة دول عربية متقاربة في الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، لوضع وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات في مجال نشر الوعي والتربية السكانيّة والبيئية، ذلك لخلق عملية تنافسية تهدف إلى تحقيق أفضل النتائج على هذا الصعيد.

* تفعيل دور الإعلام والإعلام الإلكتروني في نشر ثقافة التربية السكانية والبيئية في المجتمع السوريَ، والاهتمام بإعداد البرامج التعلمية، والعمل على تقديمها بصورة جذابة لكافة المستويات العمرية.

* تخصيص مقرر متفرد بالتربية السكانيّة ودمجها مع التربية البيئية بطريقة علمية وعملية ضمن المناهج التعليمية، مع مراعاة التوافق بين الفئات العمرية ونوع المعلومات الواجب طرحها في هذا المجال.

* التأكيد على إحداث فرع خاص بالتربية السكانيّة، أسوةً بالفروع والكليات الأخرى، على غرار كلية التربية معلم الصف، وكلية التربية الإرشاد النفسي، وخاصة فيما يتعلق بمسؤولية الدولة عن التعيين في المؤسسات الحكومية بعد التخرّج كخطوة مبدئية لتفعيل دور هذا النوع من التربية وربطه بشكل أسرع وأوضح في الحياة العامة؛ فمن غير الخفي أنّ معظم الناجحين في الشهادة الثانوية يتوجهون لدراسة الأفرع الجديدة الأكثر ارتباطاً بسوق العمل.

Referencec in Arabic:

- ALECSO (2003): Arab World Human Development Report (2003-1990).
- ALECSO (2004): Arab Education Development Strategy Update Document, Arab Educational, Cultural and Scientific Organization, Tunisia.
- ISESCO (1998). Addiction to demographic concepts in the educational programmes of the Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization.
- Jabali, Ali Abdel Razek (2010). Population sociology, Dar Al Masirah, Amman.
- Grace, Halim, Adly, Kamel: (d. s Republic of Korea (see A/C.5/59/SR.15). Demographic environmental education teacher Dar Gharib, third floor, Cairo.
- Al-Khatib, Ahmed, Al-Khatib, and Ruda (2006). Strategy for the Development of Education in the Arab World, World of Books, Irbid, Jordan.
- Al-Khatib, Mohammed Ibn Shahat (1992). The role of environmental education in the integration of environment and development in the GCC countries, symposium on environment and development, Riyadh, Saudi Arabia.
- zayioun, Adnan (1998). Self-learning competencies and skills, Cooperative Press, first edition, Damascus.
- zaytoun, Adnan (2010). Population Education as a Future Strategy, Ministry of Culture, Damascus.
- Samsekan (1981): Country Needs Report on Population Activities, Syrian Arab Republic, New York.
- Masuriya, Ramadani (2020). The impact of environmental education on the dissemination of environmental awareness in society. Journal of the Researcher in the Humanities and Social Sciences, vol. 12 (1), University of Algeria 2.
- Al Taweel, Hani Abdul Rahman (1989). Manual on training programmes in population education in the Democratic Republic of the Sudan, Ministry of Education and Extension, Khartoum.
- Abbas, Yahya, Sheikh, Mr. Ahmed (1983). Manual on training programmes in population education in the Democratic Republic of the Sudan, Ministry of Education and Extension, Khartoum.
- Atwa, Mohamed et al.: (2001). Teaching social sciences, pen house, second floor, Dubai.
- Al-Kubaisi, Abdelmadjid Hamed: (2011). Population Education, Arab Community Library, Amman.
- Al-Luqani, Ahmed Hussein, Jamil, Mohamed El-Sayed (1981). Teaching Population Education, House of Culture for Printing and Publishing, Cairo.
- Moreno, Antonio (1985). Comprehensive Vision in Environmental Education, translated by Ghazi Abu Shakra, Arabian Gulf Message, No. 16, Riyadh.
- Nasser, Ibrahim (2005). Foundations of Education, Jordan.
- International Symposium on Housing and Population Censuses in the Syrian Arab Region, 1981: Economy, No. 253, 1888, Damascus, 1985.
- Ministry of Education (1986): Second Conference for the Development of Pre-University Education, Damascus.
- Ministry of Education (1987). Final report of the first symposium on population education in Damascus.
- Yuzbashi, Kholoud (2006). Development of Population Policy in Syria, Tishreen University Journal, vol. 28, No. 3.

- UNESCO (1978). Population Education, Contemporary Interest, International Study on the Concepts and Methodology of Population Education, Studies and Educational Documents, No. 28, translated by the Regional Office for Education in the Arab States, Lebanon, Beirut.
- UNESCO (1981). Population Education, reference book on content and methodology, Regional Office for Education in the Arab States, Beirut.
- UNESCO (1986). Teacher Training in Population Education, Practical Guide, Paris.
- UNESCO (2021). Article: UNESCO urges the transformation of environmental education into an essential component of the curriculum for all countries by 2025.

Reference:

− Kast, Fremont E, and James E: Rosenzweig : (1979) Organization and Management: Systems and Contingeney Approach, 3ed.N.Y.mc Graw, Hill.

− Tomas, Poffenberyer,(1978) Population Education in Developing Countries, Center of Population Plannibg university of Michgan.

− UNESCO:(1978) Managing National Population Education Programmes Issues and Actions.

− United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population prospects 2019,Vol2, Demographic profiles,(New york: United Nations, 2019).